

DB3/DRB/SSEB

مذكرة تتضمن الخطوط العريضة للتقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرافق لمشروع قانون المالية 2015

على ضوء الإعداد لتنزيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، يحاول تقرير سنة 2015 حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المرافق لمشروع قانون المالية، الإجابة على السؤال التالي: " الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: أية خدمة عمومية بأية تكلفة؟ ". هذا الإصلاح الذي ينص ضمن مقتضياته على عقلنة إحداث واستعمال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك من خلال مجموعة من التدابير لعل أهمها حذف المرافق التي لا تمثل مواردها الذاتية، ابتداء من السنة المالية الثالثة الموالية لإحداثها، نسبة 30% على الأقل من إجمالي الموارد المأذون بها برسم قانون المالية للسنة المذكورة، وعدم السماح بإدراج نفقات الموظفين في ميزانياتها وكذا منع دفع مبالغ من ميزانية هذه المرافق لفائدة أي حساب خصوصي للخرينة أو أي مرفق آخر من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. الفكرة هنا هي العمل على ترجمة نجاعة هذه المرافق على مستوى الكم والتمثلة أساسا في حجم الموارد الذاتية المحصلة، مع أنها لا تشكل غاية في حد ذاتها، من خلال تقييم نجاعة الكيف التي ترتبط بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

هكذا، يضم تقرير هذه السنة فصلين، حيث يتناول الفصل الأول حصيلة الإنجازات المالية، برسم سنة 2013، لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والبالغ عددها 205 مرفقا موزعة على 8 مجالات وهي: مجال الصحة (90 مرفقا) ومجال التعليم والتكوين المهني (55 مرفقا) ومجال النقل و المواصلات (16 مرفقا) ومجال أنشطة اقتصادية أخرى (19 مرفقا) ومجال السلطات العمومية (8 مرافق) ومجال الأنشطة الترفيهية (7 مرافق) ومجال أنشطة اجتماعية أخرى (6 مرافق)، ثم مجال الفلاحة والغابات والصيد البحري (4 مرافق). وللإشارة، فإن 128 مرفقا من ضمن هذه المرافق يحقق موارد ذاتية تغطي أزيد من 30% من مجموع الموارد المرخص له بها برسم قانون المالية. في هذا الإطار، نشير إلى أن مجموع الموارد خلال سنة 2013 قد سجل ما يقارب 6.358,26 مليون درهم مقابل توقعات في حدود 7.063,37 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تقدر ب 90%. وتتوزع هذه المداخل بين الموارد الذاتية بما مجموعه 1.905,4 مليون درهم والإعانات المقدمة من الميزانية العامة للدولة لفائدة هذه المرافق بما قيمته 886,08 مليون درهم، في حين بلغ فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار عند نهاية سنة 2012 والتي تم ترحيلها إلى سنة 2013، نحو 3566,78 مليون درهم .

أما على مستوى النفقات، فقد بلغت الاعتمادات التي تم تنفيذها من طرف المرافق المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2013 حوالي 2.501,85 مليون درهم، مقابل توقعات في حدود 5.618,64 مليون درهم، أي بمعدل إنجاز يبلغ 44,5 % . وللتذكير، فقد تم تنفيذ مجمل هذه النفقات بنسبة 47% من طرف المرافق التي تنشط في القطاع الصحي و20% من طرف المرافق المشغلة في قطاع النقل والمواصلات. في حين سجلت تغطية النفقات بالموارد الذاتية نسبة 76,16%، حققتها على الخصوص المرافق التابعة لمجالات الأنشطة الإجتماعية الأخرى والنقل والمواصلات وكذا السلطات العمومية .

بخصوص الفصل الثاني من هذا التقرير، فإنه يركز على الربط بين الإنجازات العينية والإنجازات المالية لكل مرفق من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2013 والجزء الأول من سنة 2014 (حسب المعلومات المتوفرة)، وذلك من خلال تقديم مؤشرات الإنجاز. ويبقى الهدف هو تقديم فكرة شاملة حول مستوى المجهودات المبذولة من طرف المسيرين من خلال الإنفاق، لتحسين جودة الخدمات المقدمة وبالتالي الرفع من قيمة الموارد الذاتية. هذا، مع العلم بن مستوى أداء هذه المرافق يرتبط أكثر بتلبية حاجيات المواطنين منها بتحصيل الموارد الذاتية.

دائما وفي إطار نفس الفصل ووفق مقاربة النتائج، سيتم تدعيم برامج عمل هذه المرافق برسم سنة 2015، بأهداف ومؤشرات تمكن من تقييم المجهودات المبذولة من طرف كل مرفق في ما يتعلق بتحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين.